لكن احداث تغيير جذري في تكوين الطبقة العاملة، والقوى العاملة عموما، المهني والفني، يتـطلب تغيـيرا من ذات الطبيعة، اي تغييرا جذريا في النظام التعليمي ومزيدا من الاضطلاع الرسمي بدور اساسي في التدريب المهني والفني والصناعي التي عرفتها سنوات نهاية السبعينات، لا يمكن، حتى في احسن الاحـوال، سوى تحقيق تعـويض نسبي للخسارة في الايدي العاملة المتسربة، وهي كانت في حدود ١٠ ـ ١٢ الف شخص سنويا. لكن، اذا ما انجزت المشاريع المقررة للاعوام ١٩٨١/ ١٩٨٥ للتوسع في بناء المعاهد الفنية الهندسية ومراكز التدريب المهنية وغيرها من المؤسسات التعليمية الصناعية والحرفية والمهنية المختلفة، فان تغييرا هاما على بنية القوى العاملة سوف يتحقق. فمن المعروف ان خطة التنمية الخمسية ١٩٨١/ ١٩٨٥ تتضمن، ضمن برامـج وزارة التربية والتعليم، اقامة ٤ معاهد فنية هندسية (بولتيكنيك)، والتوسع في التعليم الثـانوي الصناعي والمهني والزراعي. كما تتضمن خطة وزارة العمل اقامة ٩ مراكز للتدريب المهني في مختلف المناطق، تتراوح تخصصاتها بين ٥ ـ ٧ فروع مهنية وصناعية، وثماني مراكز صغيرة للتلمذة الصناعية ملحقة بالمؤسسات الانتاجية الكبيرة، وهناك عدد آخر من المعاهد الفنية والمراكز المهنية ضمن مشاريع الوزارات الاخرى ومؤسسات القوات المسلحة والاونروا[٧٩]. وتوجد حاليا حوالي ٣٢ كلية نصف جامعية، يوفر عدد منها تخريج مختلف التخصصات الفنية[٨٠]. وهذه المؤسسات المختلفة توفر الاساس لاحداث تبديل نوعي سريع في بنية القوى العاملة وفي تحسين تكوين الطبقة العاملة نفسها. لكن من الواضح ان هذا مرهون ايضا بضبط وتقنين هجرة الايدي العاملة، لا بوسائل ادارية، بل، اساسا، بتحسن شروط المعيشة والعمل للطبقة العاملة، كالتأمينات الاجتماعية المختلفة والحد من الغلاء والتضخم وتحسين الاجور وتوفير الحريات النقابية.

لكن ينبغي ان نلاحظ ان التوسع في توفير التدريب المنظم المسبق والاعداد التعليمي المهني والفني، في الشروط السيـاسيـة والاقتصـاديـة القـائمة في الاردن، لن تؤدي، حتى في احسن التقديرات تفاؤلا، الى احداث تعديل جذري في التكوين العام للطبقة العاملة والقوى العاملة عموما من حيث المهارة والاعداد المهني والفني. ولعل الجدول رقم ٩ يوضح خصائص القوى العاملة المتوقع دخولها الى سوق العمل خلال سنوات ١٩٨١/ ١٩٨٥.

فمن الجدول المذكور نلاحظ ان الذين سيلتحقون بسوق العمل سوف يكون ٣٦٪ منهم من غير الحاصلين على اعداد مهني منظم، مقابل ٦٤٪ سيحصلون على هذا الاعداد المسبق. كما ان التوازن الهرمي الرأسي في مستويات الاعداد المهني يتميز بالاختلال لصالح الجامعيين او الاختصاصيين[٨١].

ومن ناحية اخرى يلاحظ اختلال مشابه على صعيد التوازن الافقي بين مختلف مجالات الاعداد المهني، حيث ما زالت التخصصات الادبية والنظرية والعلوم الانسانية تحظى بحصة تفوق الاحتياجات الفعلية للمجتمع، هذا اضافة الى الاتساع النسبي المتزايد لكليات ومعاهد التدريب المهني التي تتخصص في تلبية حاجات القطاعات الخدمية[٨٢].

٣ ـ تراجع الصفة العائلية والحرفية للصناعة واتساع حجم العمال المستخدمين مقابل اجور

على الرغم من استمـرار ارتفـاع الحجم العددي للمؤسسات الصناعية الصغيرة، التي تستخدم اقل من خمسة عمال، فإن الصفة العائلية والحرفية للصناعة قد تدنت بشكل ملموس في العقد الماضي. ولعل ابلغ مؤشر على ذلك هو الارتفاع المتزايد لعدد العمال العاملين مقابل اجور